ترك الحفار رجل حفر قبرا فجاء سيل فملأه رمالا ولم يدر أين القبر لكن يعلم قيمة حفر قبر فأخر فحفر فيه فهلك فقال ما هنا لم يرد به إذا حضر فهلك الأمر لأن في هلك الضرر بنبش القبر وقوع ذلك لكل من أراد أن يحفر قبرا فيخرب أرض مباح لينفرد فيه بميت ثم دفن فيه ميتا آخر فإن رجلا دفع إلى رجل أرضا وبذرا وبقرا مزارعة فمات المزارع المالك وراعى فضاعت أغنام عليه وأعلى الراعي كان المزارع دفعه بأمر واجب البقر والراعي أجير مشترك رجل باع من آخر عصيرا وأعار البائع المشتري حماره حتى يحمل عليه فلما حمل عليه المشتري وأراد سوقه فقال البائع خذ عذاره وسقه فلك وإن عنف فإنه لا يستمسك الأحمر فقال يغمز فلما مضى ساعة خلى عن عذاره وأسرع والغي فسقط فانكسر ضمن المشتري للحمار لأنه خالف شرطا مقيدا وضار صاحبان رجل قال آخر خرق ثوبه هذا والله فيما فعل يأثم ولا يضمن أما الإثم فإنه أضاع المال بلا فائدة أما عدم الضمان لأنه فعل مأمورا به شجرة الجوز إذا أخرجت جوزا صغارا أو رطبة وأتلف إنسان تلك الجوزات يضمن نقصان الشجرة لأن تلك الجوزات وإن لم يكن أنها قيمة حتى لا يضمن بإتلافه لكن الإتلاف فيها على الشجرة ينقص قيمة الشجرة فيضمن نقصان الشجرة فيه نظر إن هذه الثمرة بغير تلك الجوزات يكم يشتري ومع تلك الجوزات يكم فيضمن فضل ما بينهما والله أعلم وأحكم

باب الوديعة بعد علانة الخوف

إذا رفع الوديعة الوديعة في مكان حصين فذهب الناجع فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن والمختار أنه على وجهين إن قال وضعت في داري فضيعت المكان وقال لا أدري وضعت في داري أو في مكان آخر فني

الوجه الأول لا يضمن لأنه لو أن يضع في داره وفي الثاني يضمن لأنه لا يدري أنه وضع في موضع له وراية الوضع وسيأتي تمام هذه المسألة بعد هذا سوى قام من حانوته إلى الصلوة وفي حانوته ودايع ضاع شيء منها لا ضمان عليه لأنه غير مضيع لها في حانوته لأن الظاهر أنه يحفظونه لكون أن هذا اليد لهم من الجيران فقال لي للمودع أن مودع لم يضيع ومن هذا الجنس مر في باب الغصب لو لامة المؤمن رجل غاب عن منزله وخلف أعواله كان في يده وديعة فلما رجع الطلب فلم يجد فهذا على وجهين إما إن كانت ماشية أو غير ماشية فهو في الوجه الأول لا يضمن لأنه غير مضيع فإن لهان أخذ الوديعة بيد من في عياله وفي الوجه الثاني مضيع لأن المرأة عنها وديعة فلما حضر أمر الوافد فأخذ دفعت إلى جار له عند ها أجنبية لضرورة فصار بمنزلة الحرق الواقع دارها بل هو أشد لأن امرأة أودعت وديعة فأخذت إلى زوجها لا يضمن إن لم يكن الزوج في عيالها لأن العبرة في هذا الباب للمساكنة دون النفقة ألا ترى أن الابن إذا كان معها ساكنا وليس في عيالها فخرجا من المنزل وتركا المتاع على الابن لا ضمان لأن رجل أجر شيئا من داره أسنانا ودفع الوديعة إلى هذا أمين أجر فهذا على وجهين إما إن كان الكل واحد منهم أغلق على حده أو لم يكن وكل واحد منهم يدخل على صاحبه بغير حشمة ففي الوجه الأول لا يضمن لأنه ليس في عياله ولا بمنزله من عياله وفي الوجه الثاني لأنه بمنزله من عياله وإن قال لم أجعلك في حل متاعه أو قال جعلتك في حل من الدنيا يصير رجل خانت وفي الذاريات ولو قال لا أخاصمك ولا أطلبك بمالي قبلك فهذا ليس بشيء وحقه على حاله وسيأتي في كتاب الإجارات وفي كتاب الشهادات بعد هذا رجل دفع إلى رجل شيئا ليعشوه على العروس فهذا على وجهين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)